

رقم الوثيقة : AMR 51/110/2004 (وثيقة عامة)

بيان صحفي رقم : 163

28 يونيو/حزيران 2004

الولايات المتحدة الأمريكية : المحكمة العليا في الولايات المتحدة تتخذ خطوة نحو استعادة سيادة القانون في غوانتانامو

قالت منظمة العفو الدولية اليوم في رد فعل أولي إن المحكمة العليا في الولايات المتحدة قد اتخذت خطوة نحو استعادة سيادة القانون لمئات الرعايا غير الأمريكيين الموجودين قيد الاحتجاز العسكري في خليج غوانتانامو.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "هؤلاء المعتقلين كانوا تحت رحمة السلطة التنفيذية المطلقة طوال سنتين ونصف السنة"، وأضافت بأن "الحكم الصادر اليوم والقاضي بتمتع المحاكم الأمريكية بالولاية القضائية للنظر في الطعون في قانونية هذه الاعتقالات يُقرنا خطوة من العدالة والمساءلة في إطار سياسات الاعتقال التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية في 'حربها على الإرهاب'".

وتابعت منظمة العفو الدولية قائلة إن "الإدارة الأمريكية اختارت القاعدة البحرية في غوانتانامو كمكان لاحتجاز مئات الأشخاص الذين أطلقت عليهم تسمية "مقاتلين أعداء"، إلى أجل غير مسمى، لأنها كانت تعتقد أنه يمكنها أن تبيحهم خارج سلطة المحاكم الاتحادية. ويقوض القرار الصادر اليوم هذا الافتراض".

"وينبغي على الحكومة أن تأخذ هذا الحكم على محمل الجد وتعتمد مقاربة تضع حقوق الإنسان وسيادة القانون في صلب عملية توطيد الأمن."

وفي تقرير صدر في فترة سابقة من هذا الشهر، شددت منظمة العفو الدولية على أن المراجعة القضائية لقانونية اعتقال المرء تشكل مبدأً أساسياً من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي ينطبق الآن على جميع أولئك المحتجزين في غوانتانامو. وتشكل المراجعة القضائية جزءاً لا يتجزأ من الحظر المفروض على الاعتقال التعسفي وشكلاً من أشكال الحماية الأساسية من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولم يكن بإمكان قضاة المحكمة العليا الأمريكية تجاهل الحقائق المذهلة التي تكشف مؤخراً في سجن أبو غريب بالعراق ومضمون المذكرات الحكومية التي جرى تسريبها ورفع غطاء السرية عنها.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "طوال هذه العملية، أظهرت الإدارة عدم ثقة بمحاكمها المحلية. واستهتاراً بواجباتها الدولية، وأضافت أنه "في الوقت ذاته، طلبت من الآخرين أن يثقوا في أنها لن تسيء استخدام سلطتها. وقد رفضت المحكمة العليا اليوم تلك المطالبة بالإيمان المطلق (الأعمى)".

وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه يجب إطلاق سراح جميع المعتقلين في غوانتانامو إلا إذا وُجِهت إليهم تهم بارتكاب جرائم جنائية معروفة وقُدِّموا للمحاكمة على نحو يتماشى كلياً مع المعايير الدولية، ومن دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام. وينبغي أيضاً منح أولئك المعتقلين في حجز الولايات المتحدة في أفغانستان أو في أماكن سرية أخرى من العالم حقوقهم الكاملة المنصوص عليها في القانون الدولي.

وتنظر منظمة العفو الدولية في قرارات المحكمة العليا المتعلقة بمعتقلي غوانتانامو، فضلاً عن القرارات المتعلقة بياسر حمدي وخوسيه باديللا والتي صدرت أيضاً اليوم.

انظر

الولايات المتحدة : استعادة سيادة القانون – حق معتقلي غوانتانامو في مراجعة قضائية لقانونية اعتقالهم
<http://web.amnesty.org/library/Index/ENGAMR510932004>

الولايات المتحدة الأمريكية : نداء من أجل العدالة : المحكمة العليا تستمع إلى حجج ضد اعتقال ياسر عصام حمدي
وخوسيه باديللا <http://web.amnesty.org/library/Index/ENGAMR510652004>

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: 44 20 44 20 44 20

منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW . موقع الإنترنت : <http://www.amnesty.org>

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : <http://news.amnesty.org>